

الرباط في 19 دجنبر 2023

1. عقد مجلس بنك المغرب، يوم الثلاثاء 19 دجنبر، اجتماعه الفصلي الأخير برسم سنة 2023.
2. خلال هذه الجلسة، تدارس المجلس تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية للبنك المركزي على المدى المتوسط. وسجل، على الصعيد الدولي، تراجعاً ملموساً للضغوط التضخمية بفعل التشديد النقدي غير المسبوق وانخفاض أسعار الطاقة، وكذا تباطؤاً في النمو الاقتصادي الذي لا يزال متأثراً بتداعيات التوترات الجيوسياسية وتزايد الالايقين. وعلى المستوى الوطني، كانت حصيلة زلزال الحوز ثقيلة من حيث الخسائر البشرية، لكن يرجح أن تكون تداعياته على النشاط الاقتصادي ضعيفة حسب مختلف التقييمات المنجزة بما فيها تلك التي أعدها بنك المغرب. بالمقابل، فإن تنفيذ الأوراش الكبرى العديدة، المرتقبة أو الجارية، يبعث الأمل في دينامية جديدة للاستثمار والنشاط الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل.
3. وبالنسبة للتضخم الداخلي على وجه الخصوص، سجل المجلس تباطؤاً ملموساً حيث من المتوقع أن يستمر على المدى المتوسط. هكذا، ومنذ ذروته التي بلغت 10,1% في فبراير الماضي، تراجع التضخم تدريجياً ليعود إلى 4,3% في أكتوبر، وينتظر أن يختتم السنة بمتوسط 6,1% مقارنة بنسبة 6,6% المسجلة في سنة 2022. وأخذاً بالاعتبار التلاشي المرتقب للضغوط التضخمية الخارجية المصدر، والتأثيرات المباشرة للإجراءات الضريبية لقانون المالية لسنة 2024 وكذا رفع الدعم التدريجي عن صندوق المقاصة كما هو متقرب في البرمجة الميزانية 2024-2026، ومع فرضية شبه استقرار أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار، يتوقع أن يتراجع التضخم بشكل ملحوظ إلى حوالي 2,4% في 2024 وفي 2025. ويرتقب أن يعرف مكونه الأساسي تطوراً مماثلاً، منتقلاً من 6,6% في سنة 2022 إلى 5,6% في سنة 2023 قبل أن يتباطأ إلى 2,4% في سنة 2024 وإلى 2,3% في سنة 2025.
4. وسجل المجلس كذلك أن توقعات التضخم من طرف خبراء القطاع المالي على المدى المتوسط كما وردت في الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب استمرت في التراجع في الفصل الرابع من سنة 2023 وأن الانتقال التراكمي لقراراته الثلاثة الأخيرة القاضية برفع سعر الفائدة الرئيسي إلى الأوضاع النقدية وإلى الاقتصاد الحقيقي متواصل.
5. وبناء على كافة هذه المعطيات، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي، أي 3%، يظل ملائماً ومن شأنه تسهيل عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار. وبالتالي، قرر الإبقاء عليه دون تغيير مع مواصلة تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والضغوط التضخمية عن كثب، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
6. وفي أسواق المواد الأولية، لاتزال أسعار النفط تتسم بتقلب ملحوظ ارتباطاً بالمخاطر المحيطة بالإمدادات وقرارات أوبك+. فبعد أن وصل سعر البرنت إلى 98,9 دولار للبرميل في 2022، يرتقب أن ينخفض إلى 83,1 دولار في المتوسط هذه السنة، وأن يستقر في 87,3 دولار في سنة 2024، وفي 86,6 دولار في 2025. وباستثناء المواد الطاقية، يتوقع أن تواصل الأسعار منحها التنزلي، نتيجة بالأساس لتدني أسعار المنتجات الفلاحية والمعادن والخامات.

وبخصوص أئمة الفوسفات ومشتقاته، يرتقب حسب توقعات البنك الدولي الصادرة في شهر أكتوبر الأخير، أن تسجل تراجعاً يرتبط جزئياً بتدني أسعار المدخلات، لاسيما الغاز الطبيعي. وبالتالي، من المتوقع أن تنخفض الأسعار العالمية بشكل تدريجي، لتنتقل من 772 دولار للطن في سنة 2022 إلى 400 دولار في سنة 2025 بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونياك (DAP)، في حين يرتقب أن يرتفع سعر الفوسفات الخام بنسبة 27,8% في سنة 2023 إلى 340 دولار للطن وأن ينخفض تدريجياً ليستقر عند 250 دولار في سنة 2025.

7. في هذا السياق، من المتوقع أن يتواصل تدني الضغوط التضخمية على المدى المتوسط. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً بالخصوص لانخفاض أسعار المواد الأولية وتباطؤ ارتفاع أسعار خدمات السكن، من المتوقع أن يتراجع التضخم من 8% في سنة 2022 إلى 4,1% في سنة 2023 ثم إلى 2,7% في سنة 2024 وإلى 2,2% في سنة 2025. وفي منطقة الأورو، يرتقب أيضاً أن ينخفض التضخم تدريجياً منتقلاً من 8,4% في سنة 2022 إلى 5,5% في سنة 2023 ثم إلى 2,5% في سنة 2024 وإلى 1,7% في سنة 2025.

8. وبخصوص قرارات البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، حافظ الاحتياطي الفدرالي، على إثر اجتماعه المنعقد في 12 و13 دجنبر وللمرة الثالثة على التوالي، على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند [5,25% - 5,50%]، وذلك في سياق تباطؤ وتيرة إحداث مناصب الشغل وتراجع التضخم الذي يظل رغم ذلك في مستويات مرتفعة. كذلك، أبقى البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه المنعقد في 14 دجنبر الجاري، على أسعار فائده الرئيسية الثلاثة دون تغيير وذلك للمرة الثانية على التوالي، مشيراً إلى أنه يتوقع تراجع التضخم تدريجياً خلال سنة 2024، قبل أن يقترب من هدف 2% في سنة 2025. كما قرر وضع حد لعمليات إعادة الاستثمار في إطار برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة في نهاية سنة 2024، أما عمليات إعادة الاستثمار في إطار برنامج شراء الأصول، فقد انتهت منذ يوليو 2023.

9. وفيما يتعلق بأفاق الاقتصاد العالمي، فهي لا تزال غير موثوقة على العموم. فعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة الكبرى، يرتقب أن يبلغ النمو خلال هذه السنة 2,4% في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه سيتباطأ مع تلاشي تأثير تحفيز الميزانية واستمرار تأثير التشديد النقدي والمالي، ليتراجع إلى 1,1% في سنة 2024، قبل أن يتحسن نسبياً إلى 1,7% في سنة 2025. وبمنطقة الأورو، يتوقع أن ينحصر النمو في 1% في سنة 2023 وفي 0,9% في سنة 2024، ثم أن يتسارع إلى 1,9% في سنة 2025، مدعوماً على وجه الخصوص بانتعاش الاستهلاك والاستثمار مع التيسير النقدي المرتقب. وفي الدول الصاعدة الرئيسية، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 5,2% في سنة 2023 وبوتيرة أقل من 5% على المدى المتوسط، بينما في الهند، يرتقب أن يرتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,7% هذه السنة، وبواقع 5,9% في سنة 2024 و6,3% في سنة 2025، مدفوعاً بالاستثمارات العمومية والطلب الداخلي.

10. على المستوى الوطني، وأخذاً بالاعتبار محصول الحبوب البالغ 55,1 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي السابق، يتوقع أن تتحسن القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5% في سنة 2023، وأن ترتفع بعد ذلك بنسبة 5,9% في سنة 2024 وبواقع 2% في سنة 2025، مع فرضية محاصيل حبوب متوسطة قدرها 70 مليون قنطار واستمرار منحي أداء الزراعات الأخرى. وبالنسبة للأنشطة غير الفلاحية، من المرتقب أن تصل وتيرة نمو قيمتها المضافة إلى 2,5% هذه السنة، وإلى 2,7% في سنة 2024 قبل أن تتسارع إلى 3,7% في سنة 2025، بفضل الانتعاش المرتقب في كل من قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية. وفي المجموع، وبعد نسبة 1,3% المسجلة في سنة 2022، يرتقب أن يصل نمو الاقتصاد الوطني إلى 2,7% هذه السنة وأن يتحسن تدريجياً إلى 3,2% في سنة 2024 ثم إلى 3,4% في سنة 2025.

11. وعلى صعيد الحسابات الخارجية، وبعد الدينامية القوية المسجلة في السنتين الماضيتين، من المتوقع أن تعرف مبادلات السلع تراجعاً طفيفاً في 2023 قبل أن تعود إلى الارتفاع. فبعد تقلص مرتقب بنسبة 2,6% هذه السنة، يتوقع أن تتصاعد الواردات بنسبة 4,2% في 2024 وبواقع 8,2% في 2025، نتيجة بالخصوص لتزايد المشتريات من المنتجات نصف المصنعة إلى 179 مليار درهم ولتنامي الفاتورة الطاقية إلى 136 مليار في 2025. وبموازاة ذلك، يرجح أن تعرف الصادرات شبه استقرار خلال سنة 2023، ناتج بالأساس عن نمو مطرد لمبيعات قطاع السيارات وتراجع ملموس في مبيعات الفوسفات ومشتقاته. ويرتقب أن ترتفع الصادرات بعد ذلك بوتيرة تناهز 7% سنوياً، مدفوعة بالأساس بمبيعات قطاع السيارات التي يتوقع أن تبلغ 190 مليار درهم في 2025، في حين يرتقب أن تشهد صادرات الفوسفات ومشتقاته انتعاشاً طفيفاً لتصل إلى 72,2 مليار في نفس السنة. ومن جهتها، يتوقع أن تواصل مداخيل الأسفار تحسناً مع نمو بنسبة 13,2% في 2023 إلى 106 مليار درهم، وشبه استقرار في 2024 وارتفاعاً بنسبة 6,5% في 2025 لتصل إلى 112,4 مليار، وذلك بفضل التسارع المرتقب في النشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، المصدر الرئيسي للسياح نحو المغرب. وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، يتوقع أن تبلغ 112,8 مليار درهم في 2023، مقابل 110,7 مليار في 2022 وأن تصل إلى 120 مليار في 2025. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري إلى 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي هذه السنة وأن يتفاقم إلى 2,5% في 2024 ثم إلى 3,8% في 2025. وفيما يخص مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يرتقب أن تنخفض في 2023 لتقارب ما يعادل 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن تعود إلى مستواها المتوسط، أي 3%، خلال السنتين المقبلتين. وفي المجمل، وأخذاً بالاعتبار بالخصوص التمويلات الخارجية المحققة والمرتبقة للخزينة، يتوقع أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب إلى 360,9 مليار درهم بنهاية هذه السنة وسنة 2024 قبل أن تبلغ 372,1 مليار في متم 2025. ويتوقع أن تمثل بذلك ما يعادل 5 أشهر و16 يوماً من واردات السلع والخدمات في 2023 وما يناهز 5 أشهر و6 أيام في السنتين المقبلتين.
12. وبخصوص الأوضاع النقدية، شهدت أسعار الفائدة على القروض ارتفاعاً فصلياً جديداً بواقع 10 نقط أساس لتصل إلى 5,36% في الفصل الثالث من سنة 2023، مراكمة بالتالي زيادة بواقع 112 نقطة أساس منذ بداية تشديد السياسة النقدية. ومن جهة أخرى، يتوقع أن يستمر تفاقم حاجة البنوك إلى السيولة ليصل إلى 92,6 مليار درهم مع متم 2023 وإلى 137,7 مليار في 2025، ارتباطاً بنمو حجم النقد المتداول. وباعتبار هذه التطورات، وأفاق النشاط الاقتصادي وتوقعات النظام البنكي، يرتقب أن تعرف القروض الموجهة للقطاع غير المالي تباطؤاً ملموساً حيث ستراجع وتيرة نموها من 7,9% في 2022 إلى 2,6% في 2023، قبل أن تتسارع إلى 4,6% في 2024 وإلى 4,7% في 2025. وبخصوص سعر الصرف الفعلي الحقيقي، يتوقع أن يرتفع بنسبة 0,8% في 2023، بعد انخفاض بنسبة 3,9% في 2022، وأن يواصل تصاعده بنسب 1,1% في 2024 و0,6% في 2025، ارتباطاً بالأساس بنمو قيمته الاسمية.
13. وفي مجال المالية العمومية، يشير تنفيذ الميزانية إلى حدود نهاية شهر نونبر 2023 إلى تحسن المداخيل العادية بواقع 2,2% مدعومة بارتفاع العائدات الضريبية. وبموازاة ذلك، تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 4% نتيجة بالخصوص لارتفاع نفقات السلع والخدمات والاستثمار. وأخذاً بالاعتبار هذه الإنجازات ومعطيات قانون المالية لسنة 2024 وكذا البرمجة الميزانية 2024-2026، سيصل عجز الميزانية، حسب التوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب، إلى 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023، وإلى 4,5% في 2024 وإلى 3,9% في 2025.
14. وفي الأخير، اعتمد المجلس المخطط الاستراتيجي لبنك المغرب للفترة 2024-2028، وصادق على ميزانية البنك المركزي لسنة 2024، كما وافق على استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف وعلى برنامج الافتحاص الداخلي وحدد مواعيد عقد اجتماعاته العادية برسم نفس السنة في 19 مارس و25 يونيو و24 شتنبر و17 دجنبر.